

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

نسأل الله أن يرحمها وأموات المسلمين أجمعين
أولاً :

بالنسبة لموضوع تعيين المرض والأخذ بكلام أهل الطب من أجل إسقاط واجب يجب أن يكون الأطباء مسلمين وأصحاب أمانة وصدق حتى يأخذ كلامهم ويعمل به . وعليه يمكن عرض أوراقها على أطباء مسلمين في بلدها حتى نتأكد من صحة هذا الخبر .

ثانياً :

إذا تبين صحة كلامهم فهذا يدخل في حكم القاعدة الشرعية (**تزاحم المصالح**) وهي إذا تتزاحم عند المكلف مصلحتان لا يمكنه الجمع بينهما فإنه يصير إلى الأعلى مصلحة وهذه الصور واردة في باب الترجيحات وبين المتعارضات، فالقاعدة معروضة فيما إذا لم يتمكن المكلف من فعل المصلحتين معاً ومنعه مانع شرعاً أو قدراً. (فغسل الميتة واجب) وإذا غسلها أحد سوف يكون عليه ضرر (ودفع الضرر واجب) فيقدم في هذه الحالة الأعلى مصلحاً ألا وهو دفع الضرر فلا تغسل مع التيقن من الشرط الأول .
هذا. والله أعلى وأعلم

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 03/02/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com